# ٦

# الثورة الأمريكية
# والمناورات المالية!!

لنفهم كيف استطاع الرجال الذين سيطروا على بنك إنجلترا وعلى الدين القومي فيها.. الهيمنة على التجارة والمبادلات والنظام النقدي في أميركا - التي كانت ما تزال ولايات متفرقة تابعة للاستعمار البريطاني - علينا أن نعود إلى بداية القصة.. عندما زار (بنجامين فرانكلين)[1] إنجلترا.. ممثلاً رواد إنشاء المستعمرات الأمريكية.

في الصفحة ٩٨ من وثيقة مجلس الشيوخ الأمريكي رقم ٢٣.. نقرأ تقريراً كتبه (روبرت ل. أوين) - الرئيس الأسبق للجنة البنوك والنقد في الكونجرس الأمريكي - عن مقابلة جرت بين شركاء (روتشيلد) وبنجامين فرانكلين.. يذكر هذا التقرير كيف تم سؤال المندوب الأمريكي عن سبب ازدهار الحياة الاقتصادية في المستعمرات الأمريكية.. فأجاب فرانكلين بالحرف (إن الأمر بسيط.. فنحن نُصدر عملتنا بأنفسنا.. ونسميها الأوراق المالية.. كما أننا حين نُصدرها نفعل ذلك بصورة تتناسب مع حاجات الصناعة والتجارة لدينا).

هذه الإجابة لفتت نظر آل (روتشيلد).. إلى الفرصة الكبرى المتاحة لهم لجني الأرباح الطائلة.. ويكفيهم لذلك استصدار قانون بمنع المستعمرات من إصدار عملتها بنفسها.. وإرغامها على الاعتماد على المصارف التي تُكلّف بذلك.. وكان آمشل ماير (روتشيلد) لا يزال مقيما في ألمانيا حينئذ.. يمد الحكومة البريطانية بالجنود المرتزقة.. مقابل ٨ ليرات إسترلينية لكل جنديّ.. فكان نفوذه كافياً لاستصدار القانون المطلوب بشأن إصدار النقد الأمريكي.

وهكذا أصبحت أوراق النقد الأمريكي السابق لا قيمة لها.. وكان على سلطات المستعمرات أن تودع في بنك إنجلترا مبالغ وضمانات.. للحصول على المال المطلوب للقيام بالأعمال والأشغال.. وعن هذا الموضوع يقول فرانكلين:

(أما بنك إنجلترا.. فقد رفض أن يقدّم أكثر من ٥٠ بالمئة من قيمة الأوراق المالية الأمريكية التي عُهد بها إليه بموجب القانون الجديد.. وهذا يعني أن قيمة السيولة النقدية الأمريكية خُفّضت إلى النصف تماماً).

---

(١) ترجمة خاصة به في فصل رجال ونساء على رقعة الشطرنج.

ينسب المؤرخون والباحثون السبب المباشر للثورة الأمريكية على إنجلترا إلى (ضريبة الشاي) الشهيرة.. أما فرانكلين ـ وهو أحد الوجوه البارزة في هذه الثورة ـ فيحلل الأسباب كما يلي (كانت الولايات الأمريكية مستعدة عن طيب خاطر لتقبل هذه الضريبة ومثيلاتها.. لولا إقدام إنجلترا على انتزاع حق إصدار النقد من الولايات المتحدة.. مما خلق حالة من البطالة والاستياء).

عم هذا الاستياء شيئاً فشيئاً كل سكان الولايات المتحدة.. ولكن لم يدرك إلا القليل منهم أن الضرائب الباهظة الجديدة والعقوبات الاقتصادية المفروضة.. كانت نتيجة لنشاطات عصابة من اللصوص العالميين التي سيطرت على الخزينة البريطانية.

وحدثت الصدامات المسلحة الأولى في ١٩ إبريل عام ١٧٧٥ بين البريطانيين وأهالي المستعمرات في لكسنجتون وكونكورد.. وفي العاشر من مايو عُقِدَ المؤتمر الثاني للكونجرس في فيلادلفيا.. وجرى تعيين جورج واشنطن قائداً للقوات البحرية والبرية.. وفي الرابع من يوليو ١٧٧٦ أعلن الكونجرس تبنّيه لوثيقة إعلان الاستقلال.

دام الصراع بعد ذلك أعواماً سبعة.. تعهد المرابون العالميون خلالها بتمويل هذه الحروب الاستعمارية.. التي كانت فرصة جنت خلالها مجموعة (روتشيلد) أموالاً طائلة.. عن طريق إمداد الحكومة البريطانية بالجنود المرتزقة من ألمانيا.. ولم يكن الرجل البريطاني العاديّ يكنّ أيّ ضغينة لزميله الأمريكيّ.. بل على العكس كان يعطف سراً على القضية الأمريكية.

وفي التاسع عشر من أكتوبر ١٧٨١ أعلن القائد البريطاني الجنرال كورنواليس استسلامه.. واستسلام الجيش البريطاني بأجمعه بمن فيه من الجنود الألمانيين المرتزقة.. وفي الثالث من سبتمبر ١٧٨٣ أُعلن استقلال الولايات المتحدة رسمياً.. في معاهدة السلام التي عُقِدَت في باريس.. وكان الخاسر الأوحد في الواقع هو الشعب البريطاني.. فقد ازداد الدين القوميّ في بريطانيا بشكل هائل.. ونجح المرابون العالميون في تحقيق الخطوة الأولى في مخططاتهم طويلة الأمد لتفكيك الإمبراطورية البريطانية.

واشتغل عملاء المرابين العالميين بجدّ.. للحيلولة دون قيام الاتحاد الذي كانت تسعى إليه الولايات الأمريكية.. فقد كان أكثر سهولة عليهم استغلال كل ولاية بمفردها.. من السيطرة على اتحاد الولايات.. ويكفي لإثبات تدخل أصحاب المصارف العالميين في الشؤون الداخلية للأمة.. ما جاء في محضر اجتماع (الآباء المؤسسين للولايات المتحدة) في فيلادلفيا عام ١٧٨٧ حيث بحثوا وجوب إصدار بعض القوانين.. التي تكفل لهم الحماية من استغلال هؤلاء المرابين.

وعمل عملاء المؤامرة ما بوسعهم للسيطرة على النقد الأمريكي.. ولكن كل جهودهم ذهبت سُدى.. إذ في الفقرة الخامسة من القسم الثامن في المادة الأولى من الدستور ما يلي:

**(الكونجرس هو صاحب السلطة في إصدار النقد.. وفي تحديد قيمته)**

وتظن أغلبية الشعب الأمريكي أن الدستور منذ وضعه أصبح شيئاً مقدساً لا يمس.. ولزام على كل القوانين التي تصدر أن تطابق الدستور.. ولكن الواقع هو أن حرمة الدستور كثيراً ما انتهكت!

لا ريب في أن دراسة قضية سيطرة المرابين العالميين على الاقتصاد الأمريكي.. هي دراسة على جانب كبير من الأهمية.. فقد عيّن مديرو مصرف إنجلترا مندوباً لهم في أمريكا وهو ألكسندر هاميلتون.. وقد استطاعت حملة الدعاية الموجهة أن تضفي عليه طابع الزعيم الوطنيّ.. وعمد هو بهذه الصفة إلى تقديم اقتراح بإنشاء مصرف اتحاديّ.. على أن يكون هذا المصرف تابعاً للقطاع الخاص.. وكانت هذه الدعوة مناقضة للدعوة التي سادت آنذاك.. ونادت بوجوب إبقاء حق إصدار النقد والإشراف عليه بيد الحكومة.. التي كانت تُنتخبُ من الشعب مباشرة.

ويقضي اقتراح هاميلتون يجعل رأسمال المصرف الاتحادي مبلغ ١٢ مليون دولار.. على أن يُقرض مصرف إنجلترا من هذا المبلغ ١٠ ملايين.. ويسهم بمبلغ المليونين الباقيين أثرياء أمريكيون.

لم يأتِ عام ١٧٨٣ حتى كان هاميلتون وشريكه روبرت موريس قد نظما مصرف أمريكا (بنك أوف أميركا).. وكان موريس هو المراقب المالي في الكونجرس الأمريكي.. من جعل الخزينة الأمريكية في حالة عجز بعد سبع سنوات من الحرب.. وهذا برهان آخر على أساليب السلطة الخفية في استخدام الحروب لتحقيق مخططاتها في الحركة الثورية العالمية.. وقد أقدم موريس على المزيد.. فتأكد من تنظيف الخزينة الأمريكية تنظيفاً تاماً.. فعمد إلى إجراء جديد أجهز به على ما تبقّى في الخزانة الأمريكية ـ ومقداره ٢٥٠ ألف دولار ـ عن طريق الاكتتاب به في رأسمال مصرف أميركا.. ولم يكن مدراء مصرف أميركا سوى عملاء لدى مدراء مصرف إنجلترا.

بيد أن دُعاة الاستقلال الأمريكي أحسوا بالخطر الداهم.. وبأن تسلط مصرف إنجلترا على مصرف أميركا قد يؤدي ـ في حالة منح مصرف أميركا حق إصدار النقد ـ إلى تسلطه على الاقتصاد الأمريكيّ كله.. فتدخلوا لدى الكونجرس.. واستطاعوا حمله على رفض منح مصرف أميركا حق إصدار النقد.

توفي (بنجامين فرانكلين) عام ١٧٩٠ وفي الحال عمد عملاء المرابين العالميين اليهود إلى القيام بمحاولة جديدة للسيطرة على المقدرات المالية للولايات المتحدة.. ونجحوا في إيصال مندوبهم ألكسندر هاملتون إلى منصب وزير المالية.. وتمكن هاملتون من جعل الحكومة الأمريكية توافق على منح مصرف أميركا امتياز إصدار النقد.. المستند إلى قروض عامة وخاصة.. بحجّة أن النقد الذي يصدره الكونجرس سيكون عديم القيمة في الخارج.. في حين أن النقد المستند إلى القروض العامة والخاصة سيكون متمتعاً بضمانه قانونية.. وقابلاً لكل أنواع المعاملات والمبادلات.. وهكذا وقع الشعب ضحية لأولئك الرجال الذين يدّعون صداقته!

وقد حدد رأس المال الجديد للمصرف بـ ٣٥ مليون دولار.. على أن تسهم فيها المصارف الأوروبية بمبلغ ٢٨ مليون دولار.. ويعتقد بأن المرابين العالميين أحسوا بأن هاميلتون أصبح يعرف أكثر مما يجب.. فافتعلت مبارزة بينه وبين مبارز محترف اسمه آرون بير.. لقي فيها هاميلتون حتفه.

وأعطيت التعليمات من مجموعة (روتشيلد) لأصحاب المصارف الأمريكية بزيادة السيولة في الأسواق.. وبالتوسع في منح القروض والضمانات.. وأخذت وسائل الدعاية والإعلام تلعب على أوتار التفاؤل والرفاهية.. وتبشر بالرخاء والازدهار للجميع.. وانطلقت حملات الدعاية تبشر بأن الشعب الأمريكي سيصبح أعظم شعب على وجه الأرض.. وسارع الجميع لتوظيف أموالهم في عملية بناء تلك الأمة العظيمة.

وعندما وصل الأمر إلى هذا الحدّ.. أصدرت مجموعة (روتشيلد) تعليماتها السرية بالتوقف عن تقديم القروض والاعتمادات.. وضغط مقادير العملة المتداولة في الأسواق.. ممّا ولد أزمة مالية حادّة.. أدّت إلى انهيار اقتصاديّ مريع.. وهكذا عجز المواطنون عن مواجهة الأعباء والواجبات المالية.. بينما حصل المرابون العالميون على عقارات وضمانات بمقدار ملايين من الدولارات.. مقابل دفع جزء بسيط من أسعارها الأساسية!!

ويجب الاعتراف هنا بأن العملية كلّها جرت على وجه قانوني وشرعي!!.. أما في الواقع فيبدو آل كابوني Al Gapone وعصابته سادة مهذبين.. بالمقارنة مع عصابة الصيارفة العالميين هؤلاء!!

على أن هذه الأزمة لم تمرّ دون أن تثير انتقاد عدد من كبار القادة الأمريكيين.. ولكنّ الظاهر أن تعليقاتهم وتحذيراتهم لم تمنع حلفاءهم من الوقوع في المصائد ذاتها.. في رسالة من جون آدامز (١٧٣٥ - ١٨٢٦) إلى (توماس جيفرسون) عام ١٧٨٧ كتب آدامز يقول (لا يعود السبب في تلك الفوضى وذلك الخراب إلى نقائص في الدستور.. أو إلى انعدام الشرف والفضيلة.. بقدر ما يعود إلى الجهل المطبق في الشؤون المالية والأوراق النقدية وطبيعة الحسابات والسيولة).

ورد (توماس جيفرسون) (أنا أؤمن بأن هذه المؤسسات المصرفية أشد خطراً على حرياتنا من الجيوش المتأهبة.. وقد خلقت بوجودها أرستقراطية مالية.. أصبحت تتحدى بسلطانها الحكومة.. وأرى أنه يجب استرجاع امتياز إصدار النقد من هذه المؤسسات.. وإعادته إلى الشعب صاحب الحق الأول فيه).

وقال أندرو جاكسون (إذا كان الدستور قد أعطى الكونجرس امتياز إصدار الأوراق النقدية.. فليس معنى ذلك أن للكونجرس الحق في نقل هذا الامتياز إلى الأشخاص والهيئات الخارجية).

أثارت هذه الانتقادات المكشوفة مخاوف المرابين العالميين.. ونبهتهم إلى قرب قيام صعوبات في وجههم.. بمناسبة حلول موعد إصدار امتياز (مصرف الولايات المتحدة عام ١٨١١).

ووجه (روتشيلد) التحذير التالي:

(إما إن توافق الحكومة الأمريكية على طلب تجديد امتياز مصرف أمريكا.. وإلا فإنها ستجد نفسها فجأة متورطة في حرب مدمرة).

ولم يستطع الأمريكيون أن يصدّقوا أنّ في نيّة أصحاب المصارف العالميين أن يثيروا حرباً من أجل مصالحهم.. واعتقدوا أن في الأمر خدعة.. وكذلك ظن أندروا جاكسون.. الذي قال لهم فيما بعد:

(إن أنتم إلا مغارة لصوص ومجموعة مصاصي دماء.. ولسوف أعمل على تحطيمكم بل وأقسم بالله إنني سوف أحطمكم).

وأصدر (ناثان روتشيلد) تعليمات:

(علموا هؤلاء الأمريكيين الوقحين درساً قاسياً.. وليعودوا إلى حالة الاستعمار وما قبل الاستقلال).

وكانت الحكومة البريطانية هي التي بدأت حرب عام ١٨١٢ وكان الهدف من هذه الحرب إفقار الخزينة الأمريكية.. إلى حد تضطر معه السلطات الأمريكية إلى طلب السلم وطلب المساعدة المالية.. وقرر (ناثان روتشيلد) أن المساعدات المالية المطلوبة لن تعطي إلا في حال قبول الحكومة الأمريكية تجديد امتياز مصرف أميركا.

ونجحت خطة (ناثان روتشيلد) نجاحاً تاماً.. وكانت نتيجة ذلك خلق حالة من الضيق والسخط بين الجماهير.. التي تصب اللوم على السياسات الخاطئة للحكومات الوطنية..

بينما كانت القوى الخفية وراء الكواليس بعيدة عن الشبهات.. لا يعرف سرها إلا القلة القليلة من الناس.

وجدد الكونجرس الأمريكي امتياز مصرف الولايات المتحدة عام ١٨١٦ كما كان مطلوباً.. وصرخ بعضهم علناً أن أعضاء الكونجرس قد تلقوا رشاوى وتهديدات للتصويت لمصلحة ذلك القانون الذي أعاد الشعب الأمريكي إلى العبودية الاقتصادية.

عام ١٨٥٧ جرى في لندن عقد قران لينورا ابنة ليونيل (روتشيلد).. على ابن عمها ألفونسو (وهم يعتقدون بوجوب إبقاء الأشياء ضمن العائلة).. وكانت حفلة الزواج مناسبة كبرى جمعت في لندن عدداً كبيراً من الشخصيات العالمية.. منهم بنجامين درزائيلي رجل الدولة البريطاني والذي عين رئيساً للوزارة عام ١٨٦٨ وأعيد تعيينه عام ١٨٧٤.

وينقل عن دزرائيلي قوله في تلك المناسبة المهمة:

(يجتمع الآن تحت هذا السقف رؤساء (روتشيلد).. التي امتدت شهرتها إلى كل عاصمة من عواصم أوروبا وكل ركن من أركان العالم.. وإذا أردتم سنقسم الولايات المتحدة إلى شطرين.. نعطي أحدهما إلى جيمس.. والآخر لليونيل.. وسوف يفعل نابليون الثالث (إمبراطور فرنسا آنذاك) ما أشير عليه به تماماً.. أما بسمارك فسوف نعد له خطة ثقيلة تجعله عبدنا الذليل.

ويسجّل التاريخ بعد ذلك.. كيف عين آل (روتشيلد) قريبهم (يهوذا ب. بنجامين) مندوباً رئيسياً لهم في الولايات المتحدة.. وهكذا أصبحت الحرب الأهلية الأمريكية التي شطرت الأمة إلى قسمين حقيقية واقعة!

كما أقنع المرابون نابليون الثالث باحتلال المكسيك وضمها إلى إمبراطوريته.. وأقنعوا الحكومة البريطانية بإعادة احتلال الولايات الشمالية وإعادتها إلى حظيرة الاستعمار.. وكانت الحرب الأهلية الأمريكية بالنسبة للمرابين العالميين حرباً اقتصادية.. وأصبح من السهل على المرابين العالميين زيادة الضغط الاقتصادي.. وإثارة المتاعب المالية في وجه الولايات الشمالية بعد أن تم تحرير العبيد.. وكان إبراهام

لينكولن قد قال (لا تستطيع أمة من الأمم أن تتحمل طويلاً أن يكون نصف أفرادها من الأحرار ونصفهم من العبيد).

وقدم أصحاب المصارف العالميون قروضاً محدودة للقوات الجنوبية لمساندتها في حروب الشماليين.. كما أقرضوا نابليون الثالث مبلغ ٢٠١,٥٠٠,٠٠٠ فرنك لتمويل حملته في المكسيك.. وفي عام ١٨٦٣ عرضت القوى الخفية على نابليون ولايتي لويزيانا وتكساس لمساعدة الجنوبيين.. الذين كانوا بحاجة للمساعدة الفعلية ضد الشماليين.

وسمع قيصر روسيا بذلك.. وأخبر الإنجليز أنهم إذا حاولوا التدخل لصالح الجنوبيين وأمدوهم بالمساعدات العسكرية.. فستعتبر روسيا هذا العمل بمثابة إعلان الحرب عليها.. وتأكيداً لتحذيره أرسل عدداً من السفن الحربية الروسية إلى الموانئ الشمالية نيويورك وسان فرانسيسكو.. ووضعها تحت إمرة لينكولن.

وعندما بدأت العقبات والمصاعب المالية تحيط بالولايات الشمالية.. لم يرفض المرابون العالميون مدّها بالقروض.. ولكنهم اشترطوا أن نسبة الفائدة ٢٨٪!

إن هذه الحرب كان من الممكن أن تنتهي خلال أشهر معدودة.. لو لم يكن المرابون العالميون يقدمون القروض تلو القروض للطرفين.. وكانت هذه القروض تعطي بنسبة ربا فاحشة.. وكان كل شيء محسوباً ومخططاً لدي المرابين العالميين.. بهدف السيطرة الشاملة على اقتصاديات الأمة بأسرها.. ولما وجدوا أن الوقت قد حان لإنهاء الحرب أنهوها.

❖❖❖

حاول لينكولن بعد هذا فكّ القيود المالية التي طُوقت بها الولايات الشمالية.. وعمد إلى تطبيق الدستور متمسكاً بالفقرة الخامسة من المادة الأولى.. التي تمنع غير الكونجرس إصدار العملة.. وأصدر ٤٥٠ مليوناً من الدولارات الرسمية.. التي جعل غطاءها القرض القومي.. وانتقم المرابون العالميون من لينكولن.. بجعل الكونجرس يصدر قانوناً يقضي بأن لا تقبل (أوراق لينكولن) المالية في دفع الفوائد للقروض الحكومة أو في شؤون الواردات.. ولم يقبل المرابون العالميون قبض تلك الأوراق المالية..

مما جعلها بدون قيمة تقريباً!!.. وهكذا سببوا خفض الدولار من هذه الأوراق إلى ٣٠ سنتا!!

ولما تم لهم ذلك عمدوا إلى شراء تلك الأوراق بمجموعها.. بعد ذلك أخذوا بشراء القروض الحكومية بهذه الأوراق.. معتبرين الدولار منها دولاراً كاملاً.. وبذلك يكونون قد تغلبوا على عقبة خطيرة.. وجنوا أرباحاً تقدر بـ ٧٠ سنتا للدولار الواحد!!!

وظهرت في صحيفة (لندن تايمز) مقالة موحى بها من قبل المرابين العالميين.. وكان موضوعها لينكولن وأوراقه المالية.. وجاء في تلك المقالة (لو أن هذه السياسة المالية الخاطئة التي ابتدأت في أمريكا الشمالية قبلت وأعترف بها.. لأصبح بإمكان الحكومة إصدار أوراق النقد التي تريدها بدون كلفة.. وستدفع بتلك الأوراق كل ديونها.. مما يعني أنها ستصبح بدون ديون.. وسيكون لديها كل المال اللازم لإجراء تجارتها والمبادلات.. وهكذا ستكون الأمة الأمريكية الأولى في تاريخ العالم التي ستحقق مثل هذا الازدهار.. وبذلك ستجلب الأدمغة والثروات من جميع أنحاء العالم.. يجب تحطيم هذه الدولة وإلا فإنها ستتسبب بتحطيم كل العروش على وجه الأرض).

وكانت النشرة الدورية (دي هازا رد سيركيولار ( تعنى بشؤون المصارف ما وراء البحار.. وقد جاء فيها (إن الحرب تقضي على الرقّ.. وهذا ما نؤيده نحن وأصدقاؤنا الأوروبيون.. لأنّ الرق ما هو إلا امتلاك اليد العاملة.. أما الخطة الأوروبية التي بدأتها إنجلترا.. فتقوم على أن رأس المال يستطيع أن يسيطر على اليد العاملة عن طريق الأجور.. ويجب على أصحاب رؤوس الأموال أن يعملوا على استعمال الأرباح الطائلة التي يجنونها من الحروب.. في السيطرة على قيمة العملة.. وللقيام بذلك.. يجب اعتماد السندات الحكومية كأساس من أسس العمليات المصرفية.. ونحن الآن بانتظار أن تنفّذ وزارة المالية الأمريكية هذه النصيحة.. كما أنه ليس من المفيد لنا أن نسمح بتداول (أوراق لينكولن المالية الخضراء لمدة طويلة.. إذ أننا لا نستطيع السيطرة عليها.. ولكن بالمقابل نستطيع السيطرة علي السندات ومن ورائها على العملة كلها والاقتصاد بأجمعه).

وعمد المرابون العالميون إلى تمويل الحملات الانتخابية لعدد كبير من النواب والشيوخ.. ليعملوا من خلالهم على إقرار مشروع قانون الصيارفة.. وقد أصبح هذا المشروع قانوناً عام ١٨٦٣ بالرغم من معارضة الرئيس لينكولن الشديدة له.. وهكذا ربح المرابون العالميون جولة أخري.

❖❖❖

جاء في رسالة وجهتها مؤسسة (روتشيلد) وإخوانه الصيارفة في لندن بإنجلترا بتاريخ ٢٥ يونيو ١٨٦٣ إلى مؤسسة السادة أيكلهايمر وموتون فاندر غولد وعنوانها ٣ وول ستريت نيويورك:

(سادتي الأعزاء.. كتب إلينا السيد جون (شيرمان) من مقاطعة أوهايو في الولايات المتحدة.. لإعلامنا عن تقديراته للأرباح التي يمكن الحصول عليها نتيجة للقانون الأخير الذي أصدره الكونجرس بشأن المصارف.. والظاهر أن هذا القانون أتي وفق الخطة التي تبنتها جمعية المصارف البريطانية.. كما نصحت هذه الجمعية الأصدقاء الأمريكيين بأن هذا القانون.. في حال تصديقه وإقراره.. سيكون سبباً في تدفق الأرباح الطائلة على جماعة الصيارفة في العالم بأسره.. فهذا القانون يعطي المصرف الوطني السيطرة المطلقة على الأوضاع المالية في الدولة.. والقلة التي سوف تنفذ إلى سر ذلك القانون وتعرف حقيقته.. لن تبدي أية معارضة له.. لأنها ستكون طامعة في جني الأرباح.. أو أن مصالحها ستكون متوقفة على إقراره.. أما جمهور الشعب فسيكون عاجزاً عن تفهم طبيعة المشروع.. والامتيازات التي سيحصل عليها أصحاب رؤوس الأموال منه.. ولن يخامرهم أي شك حتى في أن هذا النظام سيكون ضد مصالحهم.

**المخلصون (روتشيلد) وإخوته**

وجاء في الرسالة التي ردّ بها أيكلهايمر ومورتون وفاندرغولد ما يلي:

(يبدو لنا أن السيد جون (شيرمان) يتصف بالصفات التي تميز رجل المال الناجح.. وقد وضع نُصب عينيه الوصول إلى رئاسة الولايات المتحدة.. وهو الآن عضو في الكونجرس..

وقد قاده تفكيره الصحيح لأن يدرك أن الربح الأكبر.. هو في الحفاظ على صداقة الأشخاص والمؤسسات ذوي الموارد المالية الواسعة.. أما بخصوص تنظيم المصرف الوطني وطبيعة الأرباح الممكن جنيها من توظيف الأموال فيه.. فالمرجو مراجعة النشرات المرفقة والتي نصها:

- يستطيع أي عدد من الأشخاص لا يقل عن خمسة تأليف هيئة مصرفية.
- لا يجب أن يقل رأسمال أي مصرف عن مبلغ مليون دولار.. باستثناء البلدان التي لا يتجاوز عدد سكانها ٦٠٠٠.
- تكون المصارف هيئات خاصة.. هدفها جني الأرباح للأشخاص.. ولمؤسسيها الحق في اختيار موظفيهم.
- لا سلطة لقوانين الولاية على المصارف في الولاية.. باستثناء ما يقره الكونجرس بين وقت وآخر.
- تتقبل تلك المصارف الودائع.. وتقدّم القروض المناسبة لمصلحتها الخاصة.. كما تستطيع شراء السندات وبيعها وتقاضي الأعمال المصرفية العامة.
- يستوجب إنشاء مصرف برأسمال مليون دولار.. شراء سندات حكومية بما يوازي هذه القيمة.. وبما أن السندات الحكومية تباع بخصم يبلغ ٥٠٪ فبالإمكان الآن إنشاء مصرف برأسمال قدره ٥٠٠,٠٠٠ دولار.. وستودع هذه السندات الخزانة الأمريكية في واشنطن كضمان للأوراق النقدية التي ستقدمها الحكومة للمصرف.
- تقدم الحكومة فائدة عن قيمة السندات ٦٪ وتدفع هذه الفائدة مرتين في السنة.. وإذا ما أخذنا بالاعتبار القيمة الحالية للسندات.. لأدركنا أن الحكومة تدفع فائدة بنسبة ١٢٪ ذهباً على المال المودع.
- وتقدم الحكومة مقابل المستندات المذكورة السيولة اللازمة للمصرف الذي يودع هذه السندات.. وتتقاضى عنها فائدة سنوية بنسبة ١٪.

- ولما كان الطلب على السيولة المالية شديداً.. فبإمكان المصرف أن يستخدم الأموال مباشرة في تقديم قروض للناس بفائدة صافية تبلغ ١٢٪.
- وهكذا فإن الفائدة التي سيحصل عليها المصرف عن السندات.. يضاف إليها الفائدة التي تنتج عن إقراض الأوراق المالية والسيولة.. ويضاف إليهما الأرباح الطارئة.. لترتفع أرباح المصرف إلي نسبة بين ٢٨ و٣٣,٣٪.
- وبإمكان المصارف زيادة حجم مبادلاتها أو تقليصه بحسب إرادتها.. كما أنها تستطيع منح القروض أو حجبها كما تراه مناسباً.. ويجمع عقد تلك المصارف جمعية مصرفية وطنية توحّد أعمالها.. وهكذا تستطيع المصارف التأثير على السوق المالية كما تريد.. فبإمكان المصارف أن تتفق مثلاً على رفض إعطاء القروض.. فتسبب بذلك هبوطاً في الأسواق المالية وتستطيع أن تؤثر على كافة الإنتاج الوطني.
- لا تدفع المصارف الوطنية أي ضرائب على مبالغ السندات أو على رؤوس الأموال أو على الودائع.

مع رجائنا بأن تعتبروا هذه الرسالة سرية جداً.. تقبلوا فائق احترامنا).

❖❖❖

عمد أصحاب المصارف الأمريكيون إلى تطبيق المبادئ المذكورة بعد تبادل تلك الرسائل.. وهكذا عملوا على سحب السيولة وخفضوا قيمة القروض.. إلى درجة أصبح معها المدينون غير قادرين على مواجهة مسؤولياتهم المالية.. فوضع أصحاب المصارف أيديهم على العقارات والضمانات المرهونة.. والتي تفوق قيمتها بكثير قيمة القروض الممنوحة.. وهكذا جني الصيارفة محصولاً طيباً.

وشعر لينكولن أن الشعب الأمريكي قد أصبح مستعداً لسماع صوت العقل هذه المرة بعد هذه التجربة الحزينة والباهظة.. فشنّ للمرة الثانية حملة علنية شديدة على المرابين العالميين.

وفي خطاب للأمة قال:

(إنني أرى في الأفق نذر أزمة تقترب شيئاً فشيئاً.. وهي أزمة تثيرني وتجعلني أرتجف من الخشية على سلامة بلدي.. فقد أصبحت السيادة للهيئات والشركات الكبرى.. وسوف يتبع ذلك وصول الفساد إلى أعلى المناصب.. وسوف يعمل أصحاب رؤوس الأموال على الحفاظ على سيطرتهم على الدولة.. مستخدمين في ذلك مشاعر الشعب وتحزباته.. وستصبح ثروة البلاد بأكملها تحت سيطرة فئة قليلة.. الأمر الذي سيؤدي إلى تحطيم الجمهورية).

كان لينكولن في ذلك الوقت في نهاية مدة رئاسته.. ولكن الانتخابات الجديدة حملته إلى الرئاسة مرة ثانية.. وهو عازم على أن يقوم بعمل تشريعي ما للقضاء على سلطان الماليين العالميين الجشعين.. ولكنه قبل أن يتمكن من ذلك اغتيل.. بينما كان يحضر استعراضاً مسرحياً مساء الرابع عشر من إبريل عام ١٨٦٥ على يد (جون ويلكس بوث).. ولا يعرف إلا القليل من الأمريكيين سبب هذه الجريمة.. وقد عثر المحققون آنئذ على رسالة بالشفرة في أمتعة القاتل.. ومع أن الرسالة لا تشير من قريب أو بعيد إلى الجريمة.. إلا أن اكتشافها أثبت وجود علاقة بين بوث وأصحاب المصارف العالميين.. ولو عاش (لينكولن)[1] مدة أطول لكان بالتأكيد قد تمكّن من قصّ أجنحة المرابين العالميين.

قبيل مصرع لينكولن أدلى سالمون ب. تشايس وزير المالية الأمريكي (١٨١٦ ـ ١٨٤٦) بتصريح قال فيه (إن مساهمتي في إقرار قانون الصيارفة هي أكبر خطأ ماليّ ارتكبته في حياتي.. فقد ساعد هذا القانون على إنشاء احتكار كبير يؤثر على كل المصالح في البلاد.. ويجب علينا أن نصلح هذا الوضع.. ولكن قبل ذلك سنشاهد مواجهة عنيفة بين مصالح الناس ومصالح المصارف بشكل لم نعرفه من قبل).

عام ١٨٦٦ كان هناك مبلغ ١,٩٠٦,٦٨٧,٧٧٠ دولار في التداول في الولايات المتحدة.. وهبط هذا الرقم سنة ١٨٧٦ إلى ٦٠٥,٢٥٠,٠٠٠.. وهكذا نجد أن أصحاب المصارف بسحبهم الأوراق المالية من التداول تسببوا في إنقاص السيولة بين أيدي الشعب.. وسحبوا

(١) ترجمة خاصة في فصل رجال ونساء على رقعة الشطرنج.

مبلغاً يفوق ١,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار.. ممّا سبّب ٥٦,٤٤٦ حادثة انهيار ماليّ تمثل ٢,٢٤٥,١٠٥,٠٠٠ دولار من الخسائر التي لحقت بالتوظيف المالي.. وكانت الحصة الكبرى من الخسائر في المرهونات والمحجوزات.. وهكذا نرى أن أصحاب المصارف بسحبهم السيولة من الأسواق وبتمديد القروض الممنوحة.. أضافوا إلى ثرواتهم مبلغاً أكثر من بليوني دولار.. في وقت لا يزيد على العشر سنوات كثيراً.

❖❖❖

عندما سيطر آل (روتشيلد) علي مصرف إنجلترا.. أصّروا على أن يكون الذهب غطاء للعملة الورقية.. وفي سنة ١٨٧٠ تضايق أصحاب المصارف الأوروبيون عندما واجهتهم صعوبة السيطرة على النقد في الولايات المتحدة.. فقد كانت الولايات المتحدة تستعمل الفضة في سبك وإصدار عملاتها.. وهكذا قرر هؤلاء تجريد الفضة من قيمتها الإبرائية في الولايات المتحدة.

أوفد أصحاب المصارف الأوروبيون (إرنست سيد) مندوباً عنهم إلى أميركا.. ووضعوا تحت تصرفه مبلغ نصف مليون دولار.. لاستخدامه في شراء ضمائر الشخصيات الرئيسية في الهيئات التشريعية الأمريكية.. وأعطى أصحاب المصارف التعليمات لعملائهم عام ١٨٧٣ لاقتراح مشروع قانون (إصلاح إصدار العملة المعدنية).. وكانت مسودة المشروع مصوغة بمهارة.. بحيث لا تظهر الغرض الرئيسي منه.. وكان السناتور الذي قدم المشروع هو (جون (شيرمان) ذاته.. الذي أشرنا قبل قليل إلى رسالته الموجهة إلى مؤسسة (روتشيلد).. وكان يساند (شيرمان) في هذا عضو الكونجرس (صموئيل هوير).. و مر القانون بدون أي معارضة.. بعدما أدلى (شيرمان) أمام الكونجرس بكلمة رائعة ومضللة!

ومرت سنوات ثلاث.. قبل أن يتحقق أحد من الخطر الحقيقي الكامن في إقرار ذلك القانون.. فقد كان ذلك القانون محاولة مموهة لإفقاد الفضة قيمتها الإبرائية.. ويقول تقرير للكونجرس إن أحداً من الأعضاء لم يفهم بشكل صحيح مضمون القانون.. باستثناء أعضاء اللجنة التي قدمته.

ويقول السيد (جون ر. إيلسوم) في الصفحة ٤٩ من كتابة (عاصفة على الخزانة الأمريكية) (كان إرنت سيد قد قال لصديقه (السيد فردريك أ. لوكتباك) من دنفر بكولورادو لقد واجهت لجنة مجلس الشيوخ والكونجرس ودفعت الرشاوي اللازمة.. وبقيت في أمريكا حتى اطمأنت إلى أن كل شيء على ما يرام).

عام ١٨٧٨ أقدم أصحاب المصارف على سحب المزيد من السيولة.. وعلى تحديد القروض الممنوحة.. مما تسبب في ١٠,٤٧٨ حالة إفلاس تجاري ومصرفي في الولايات المتحدة.. ولكن الكونجرس عام ١٨٧٩ أصرّ على إصدار كميات كبيرة من العملة.. لوقف الأزمة الخانقة المصطنعة.. مما خفّض حالات الإفلاس إلي ٦,٦٥٨ حالة.. ولكن القوى الخفية أصدرت تعليماتها عام ١٨٨٢ فكانت حصيلة المناورات المالية التي جرت بين عامي ١٨٧٨ و ١٨٩٢ ارتفاع حالات الإفلاس الاقتصادي في أميركا إلى ١٤٨٧٠ حالة.. بينما استمرت عمليات الحجوزات على المزارع والمساكن التي يملكها الأفراد.. وكان المستفيدون الوحيدون هم أصحاب المصارف وعملاؤهم.. الذين وضعوا أيديهم على الممتلكات المرهونة.

ويظهر من الأحداث.. أن أصحاب المصارف العالميين كانوا يتعمدون خلق حالة من الفشل والفقر واليأس في الولايات المتحدة.. لإيجاد مناخ ملائم للحركة الثورية العالمية.. التي تعتبر وسيلة بأيديهم للعمل.. ويؤيد هذا الاتهام.. رسالة صادرة في ١١ آذار ١٨٩٣ عن جمعية أصحاب المصارف الأمريكيين وموجهة إلى جميع الأعضاء.. وتقول:

(يجب سحب الشهادات الفضية والأوراق التابعة للخزينة من التداول فوراً.. ليحل محلها أوراق مالية جديدة يكون أساس غطائها الذهب.. وهذا يتطلب إصدار سندات جديدة تتراوح قيمتها بين ٥٠٠ مليون دولار ومليار دولار.. وتكون هي أساس التداول في العملة الجديدة.. وهذا يفترض من جانبكم سحب ثلث العملة المتداولة.. كما يفترض إلغاء نصف القروض الممنوحة.. كما يجب أن تولوا العناية اللازمة لخلق شعور بالضغط الاقتصادي).

وانصاع أصحاب المصارف الأمريكيون للأمر.. وكانت النتيجة حالة من الذعر الشامل عمّت الشعب الأمريكي عام ١٨٩٣.. وكان المواطن العادي ينحي باللوم على الحكومة.

عام ١٨٩٩.. عقد في إنجلترا مؤتمر كبير لأصحاب المصارف في العالم.. وحضره عن أميركا مندوبان.. هما (ج. ب. مورجان) و(أنطوني دريكسيل).. وعند عودتهما إلى أميركا عهدت مؤسسة (روتشيلد) إلى مورجان بتمثيل وإدارة مصالحها.. وقد برهن مورجان على كفاءته لهذا المنصب.. عندما تمكن من بيع بعض الأسلحة الفاسدة للحكومة الأمريكية.

وكانت النتيجة التي تمخض عنها مؤتمر لندن.. هي إنشاء احتكار عالمي يضم المؤسسات التالية (ج. ب. مورجان) وشركاء من نيويورك.. (دريكسيل) وشركاء من فيلادلفيا.. (جرنفيل) وشركاء من لندن.. (مورجان هارجيس) وشركاء من باريس.. مؤسسة م.م واربورج في ألمانيا وأمستردام.. وكانت المؤسسة المشرفة على هذا الاحتكار هي دار (روتشيلد).

واندمجت مورجان ودريكسيل.. وأسستا هيئة التأمينات الشمالية عام ١٩٠١ التي كان الهدف منها إفلاس شركة هاينز ـ مورس.. وكانت شركة هاينز ـ مورس تسيطر على قطاعات مهمة من الصرافة والشحن وصناعة الفولاذ وصناعات أخرى.. وكان من المتعين إفلاسها وإخراجها من السوق الأمريكية.. لتستطيع مؤسسة مورجان ـ دريكسيل السيطرة على الانتخابات الاتحادية.

ونجحت مؤسسة مورجان ـ دريكسيل في إيصال (تيودور روزفلت) إلى منصب رئاسة الجمهورية عام ١٩٠١ وكان هذا هو السبب في تأخير إصدار الحكم عليهم.. بشأن الاتهامات التي تدينهم باستعمال وسائل غير مشروعة للتخلص من المنافسة.. وكانت الخطوة التالية هي ربط مؤسسة مورجان ـ دريكسيل بمؤسسة كوهن ـ لوب.. وكان أن قامت المؤسستان بتجربة مشتركة لاختبار قواهما مجتمعة.. وكانت التجربة عبارة عن (مجزرة) اقتصادية جديدة.. فقد نظمت المؤسستان ما عرف بـ (الرعب في وول

ستريت ١٩٠٧) وكانت ردة الفعل الشعبية لوسائل العصابات تلك.. كافية لحثّ الحكومة على اتخاذ بعض الإجراءات.

وقامت الحكومة بتعيين لجنة خاصة اسمها (لجنة النقد الوطني).. وعهد إلى السناتور (نيلسون ألدريك) برئاسة هذه اللجنة.. وتبين فيما بعد أن ألدريك كان مرتبطاً باحتكارات المطاط والتبغ القوية.. وكان ألدريك آخر من يمكن أن يعهد إليهم بهذه المهمة في الكونجرس!!.. وعلى إثر تسلمه لرئاسة اللجنة.. اختار ألدريك بعض الضباط وسافر وإياهم إلى أوروبا.. وأثناء إقامتهم بأوروبا.. أعطيت لهم كل التسهيلات الممكنة لدراسة الطرق التي يعتمدها أصحاب المصارف في السيطرة على اقتصاديات الدول.

وقضي الدريك في أوروبا سنتين.. صرف خلالهما مبلغ ٣٠٠ ألف دولار من نقود الشعب الأمريكي.. ثم عاد إلى الولايات المتحدة.. وكان كل ما حصل عليه الشعب.. هو أن صرح لهم ألدريك أنه لم يكن قادراً على الوصول إلى أية خطة محددة.. تكفل عدم تكرار الأزمات المالية التي كانت تعصف بالولايات المتحدة.. ناشرة البطالة ومبددة الثروات ورءوس الأموال الصغيرة!

كان ألدريك منذ الحرب الأهلية مقرباً من (آل روكفلر).. حتى إن أحد شباب (آل روكفلر) تزوج من ابنته آبي.. وقد تلقى ألدريك قبل سفره إلى أوروبا نصيحة باستشارة بول واربورغ.. الذي نزل في الولايات المتحدة عام ١٩٠٢ مهاجراً من ألمانيا.. وتبين فيما بعد أنه لم يكن إلا عضواً في مؤسسة م.م. واربورغ الأوروبية المالية في هامبورغ وفي أمستردام.. وكانت هذه المؤسسة كما أسلفنا تابعة لمجموعة (روتشيلد).. وقد تمكن في وقت لا يذكر من شراء حصة في مؤسسة كوهن ـ لوب وشركائهما في نيويورك.. ومنح مرتباً يبلغ النصف مليون دولار سنوياً.. وكان من الشركاء الجدد في المؤسسة يعقوب شيف.. وهو الذي موّل الحركات الإرهابية في روسيا خلال الأعوام ١٨٨٣ ـ ١٩١٧.

ولقد قام شيف بالسيطرة الكاملة على حركات النقل ووسائل المواصلات وخطوط الإمدادات في الولايات المتحدة بأسرها.. وقد ثبت أن السيطرة على تلك المرافق من أشد الضرورات اللازمة لنجاح أي حركة ثورية في أي بلد من البلدان.

❖❖❖

في ليلة ٢٢ نوفمبر عام ١٩١٠ كانت عربة سكة حديد خاصة تنتظر في محطة هوبوكن في نيوجيرسي.. ووصل إلى هناك السناتور ألدريك وبصحبته أ. بيات أندروز وهو خبير اقتصادي وأحد كبار موظفي وزارة المالية.. وكان قد تربى وتلقى تعليمه في أوروبا.. كما وصل أيضاً سكرتير ألدريك الخاص (شيلتون).. ولحق بهم (فرانك فاندرليب) رئيس مصرف نيويورك الوطني.. وكان هذا المصرف هو الممثل لمصالح (آل روكفلر) ومصالح شركة كوهن ـ لوب في سكة الحديد.. وكان مدراء هذا المصرف قد اتُهموا علناً بمحاولة إثارة الحرب بين الولايات المتحدة وأسبانيا عام ١٨٩٨ وبصرف النظر عن صحة هذه التهامات أو بطلانها.. فقد كان هذا المصرف إثر انتهاء الحرب مسيطراً على زراعة قصب السكر وصناعته في كوبا.

وكان الآخرون الذين انضموا إلى الاجتماع (هـ. ب. دافيسون) وهو أحد المساهمين الكبار في شركة مورجان.. و(شارل د. نورتون) رئيس المصرف الوطني في نيويورك التابع لشركة مورجان.. وهؤلاء الثلاثة الآخرون متهمون بمحاولة السيطرة على العملة والحسابات في الولايات المتحدة الأمريكية بأسرها.

وكان آخر الواصلين بول واربورغ وبنجامين سترونا.. وكان واربورغ من الغنى والنفوذ بحيث يقال إنه كان وراء المسرحية الفكاهية (آني اليتيمة) التي تصور آل واربوك أغنى رجال العالم.. وباستطاعتهم حماية أنفسهم ومصالحهم بوسائل خارقة.. أما بنجامين سترونا فقد اشتهر خلال المناورات المالية التي قادت إلى الأزمة الكبرى عام ١٩٠٧ وكان سترونا أحد كبار المتنفذين لدى شركة ج. ب. مورجان.. وقد اشتهر في ذلك المنصب بكفاءته في العمل وتنفيذه الأوامر دون سؤال.

وعلم مراسلو الصحف باجتماع أولئك الرجال الذين يسيطرون على المرافق الاقتصادية الكبرى في الولايات المتحدة.. فتوجهوا كالجراد ناحية العربة الخاصة.. ولكنهم لم يستطيعوا الحصول على تصريح من أي من المجتمعين.. وتولّي أخيراً السيد فاندرليب إبعاد المراسلين بقوله (إننا جميعاً ذاهبون لقضاء عطلة نهاية أسبوع هادئة).

لم يعرف ماذا جرى في عطلة نهاية الأسبوع الهادئة تلك إلا بعد سنين.. أما الذي جرى فكان ما يلي عُقد اجتماع سري في جزيرة جيكيل بجورجيا.. وكان هذا المقر النائي من أملاك ج.ب. مورجان وعدد من شركائه.. وما جرى بحثه في ذلك الاجتماع السري كان (بحث الطرق والوسائل الممكنة لتخريب التشريعات المقدمة للكونجرس.. والهادفة لتقليص سلطة الاحتكارات والحد من المناورات.. والاستعاضة عن هذه التشريعات بتشريعات أخرى لصالح أولئك الذين يحضرون الاجتماع).

وتلت ذلك الاجتماع اجتماعات أخرى في نيويورك.. عقدها الرجال أنفسهم وذلك لبحث وإقرار التفاصيل الصغيرة.. ودعا المتآمرون مجموعتهم باسم (نادي الاسم الأول).. لأنهم خلال اجتماعاتهم لم يكونوا يتنادون إلا بالاسم الأول لكل منهم.. وبالاختصار فقد أعد ألدريك وواربورج وشركاؤهما تشريعات جديدة.. هي التي قدمت إلى الكونجرس فيما بعد.. تحت صيغة مقترحات تقدمت بها اللجنة التي شكلت ورأسها الدريك.. وأقرت تلك التشريعات عام ١٩١٣ تحت اسم (قانون الاحتياط الفيدرالي عام ١٩١٣) واقتنعت غالبية المواطنين العاديين في أميركا بأن تلك التشريعات إنما جعلت للحفاظ على مصالحها.. وأن تلك التشريعات وضعت اقتصاد الأمة بين يدي الحكومة.

وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة.. كان ذلك القانون يسمح لأصحاب المصارف في أوروبا وأميركا بأن يسيطروا على المقدرات المالية في القارتين.. وهذا ما مكّنهم من إشعال الحرب العالمية الأولى.. التي لم تكن إلا وسيلة للتسبب في قيام الثورة الروسية سنة ١٩١٧.

❖❖❖

في عام ١٩١٤ كان جهاز الاحتياط الفيدرالي يتألف من ١٢ مصرفاً.. اشترت بـ ١٣٤ مليون دولار من سندات الاحتياط الفيدرالي.. ويشير تقرير الكونجرس بتاريخ ١٩٣٦/٥/٣٩ أن أرباح هؤلاء بلغت حتى ذلك الوقت أكثر من ٢٣ مليار دولار.. وكانت تقديرات عام ١٩٤٠ تدل على أن الاحتياط الفيدرالي قد بلغ ٥ ملايين دولار.. ووصل عام ١٩٤٦ إلى ٤٥ مليون.. وهكذا نجد أن أصحاب المصارف حصلوا على مالا يقل عن أربعين مليار دولار من عملياتهم المالية خلال الحرب العالمية الثانية.

وتظن الغالبية من المواطنين في الولايات المتحدة أن جهاز الاحتياط الفيدرالي يفيد الأمة ككل.. وبعتقدون أنه يحمي مصالح المودعين في المصارف لأنه يجعل إفلاس تلك المصارف مستحيلاً.. كما يظنون أن أرباح الاحتياطي تعود إلى الخزينة.. ولكنّ الأمريكيين مخطئون في كل ذلك.. فالحقيقة هي أن جهاز الاحتياط الفيدرالي وضع بالأساس لحماية مصالح الأمريكيين.. ولكن مشاريع القوانين التي رسمت في جزيرة جيكيل في جو رجيا عام ١٩١٠ والتي أقرها الكونجرس الأمريكي عام ١٩١٣ لم تكن لصالح الشعب الأمريكي بأسره.. بل كانت لصالح أصحاب المصارف الأمريكيين المرتبطين بزملائهم الأوروبيين الذين يسعون للسيطرة على العالم.

إن الإحصاءات تشير إلى أنه منذ إقرار هذا القانون عام ١٩١٣ أفلس في أميركا ما يزيد عن ١٤،٠٠٠ مصرف.. مما سبب فقدان الملايين والملايين من الدولارات للمودعين الصغار!